البناء
السنة السادسة / الخميس / 19 شباط 2015 / العدد 1713
Sixth year / Thursday / 19 February 2015 / Issue No. 1713

مئات من قوات كييف تستسلم في ديبالتسيفو المحاصرة

لافروف: نأمل ألا توظف أحداث ديبالتسيفو حجة لنسف اتفاق مينسك

أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن أمله في ألا توظف الأحداث في ديبالتسيفو بأوكرانيا كحجة لنسف الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في مينسك.

وقال في مؤتمر صحافي عقب محادثاته مع نظيره الأوسيتي الجنوبي إدوارد ساناكوييف «نحن منزعجون مما يحدث في ديبالتسيفو»، وأضاف: «لقد طرح الرئيس فلاديمير بوتين مناقشة حل المسألة حول ديبالتسيفو، لكن الرئيس الأوكراني قال إنه لا يوجد حصار للجنود الأوكران ولكننا الآن نجد أنفسنا أمام هذه المشكلة».

من جهة أخرى، شدد الوزير الروسي على ضرورة تنفيذ بنود اتفاق مينسك بشكل سريع وبخاصة وقف إطلاق النار وضمن ذلك ديبالتسيفو».

وفي سياق متصل، بحث لافروف في اتصال هاتفي مع نظيره الألماني فرانك شتاينماير تفاقم الوضع في منطقة ديبالتسيفو، وقال إن الوضع في تلك المنطقة يثير قلقاً خاصاً، وذلك على خلفية انخفاض النشاط القتالي بشكل كبير في جنوب شرقي أوكرانيا والتزام الجانبين عموماً بقرار وقف إطلاق النار.

وأوضح الوزير الروسي أن تفاقم الوضع في ديبالتسيفو يرتبط بمحاولة القوات الأوكرانية المحاصرة الخروج من تلك المنطقة، والتي تدفع قوات دونيتسك من جهتها للرد.

واتفق لافروف وشتاينماير، بحسب بيان صادر عن الخارجية الروسية أمس، على مواصلة تنسيق الجهود من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإنهاء القتال بأسرع ما يمكن، وتنفيذ الإجراءات الخاصة بتسوية الأزمة الأوكرانية، والتي تم التوصل إليها في مينسك.

جاء ذلك في وقت أعلن نائب قائد قوات جمهورية «دونيتسك» إدوارد باسورين أن المئات من قوات كييف المحاصرة بمدينة ديبالتسيفو بجنوب شرقي أوكرانيا سلموا أسلحتهم واستسلموا.

وقال باسورين إن «أكثر من ثلاثمئة من الجنود المحاصرين في مدينة ديبالتسوفو أعلنوا استسلامهم وسلموا أنفسهم لقوات الدفاع الذاتي وسلموا أسلحتهم الثقيلة»، مشيراً إلى أن قوات دونيتسك قامت بتخيير الجنود بين البقاء أو العودة أو التوجه إلى أي وجهة أخرى يحددونها.

وأشار باسورين إلى أنه لا يزال عدد من الجنود النظاميين ومرتزقة يرفضون الاستسلام، وقد يستمرون في القتال.

ووصف قائد قوات جمهورية دونيتسك الوضع الإنساني في مدينة ديبالتسيفو بالصعب للغاية، وأشار إلى أن قوات الجمهورية تقدم لهم المساعدات المختلفة في المناطق التي تسيطر عليها وتؤمن اللجوء لمن يرغب بالمغادرة.

وكانت إدارة «جمهورية دونيتسك الشعبية» أعلنت في وقت سابق أن المئات من أفراد القوات الأوكرانية المحاصرة في مدينة ديبالتسيفو الاستراتيجية يسلمون أسلحتهم. وأكدت الإدارة أن قادة القوات الأوكرانية غادروا المنطقة، ومعنويات الجنود الأوكرانيين منخفضة هناك.

كما أكد مسؤولون في «دونيتسك» أن قوات الدفاع الذاتي تسيطر على أكبر جزء من المدينة الواقعة بين دونيتسك ولوغانسك والتي تتسم بأهمية استراتيجية كبيرة، كونها تعتبر عقدة لخطوط السكك الحديدية.

وفي السياق، أعلنت وزارة دفاع دونيتسك أن تصريحات الرئيس الأوكراني بيترو يوروشينكو بانسحاب القوات الأوكرانية من ديبالتسيفو عارية من الصحة.

وقال وزير دفاع دونيتسك فلاديمير كونونوف أمس، إن انسحاب القوات الأوكرانية المحاصرة لا يمكن إلا إذا سلمت أسلحتها، مؤكداً أنه بإمكان القوات الأوكرانية الخروج إذا سلمت أسلحتها.

وبحسب مصادر عسكرية من دونيتسك فإن قوات الدفاع الذاتي تسيطر على أكثر من 90 في المئة من مدينة ديبالتسيفو، بالتزامن مع بدء دونيتسك أمس بتطبيق أحد أهم بنود اتفاق مينسك وهو سحب الأسلحة الثقيلة والمدرعات.

كذلك أعلن رئيس جمهورية لوغانسك إيغور بلوتنيتسكي أن القوات المسلحة لجمهوريته المعلنة من طرف واحد بدأت سحب الأسلحة على رغم أن كييف أعلنت أنها لا تعتزم سحب الأسلحة إلا بعد وقف تام لإطلاق النار في الدونباس.

وكان الرئيس الأوكراني، قد أعلن في وقت سابق، أن وحدات الجيش الأوكراني، المحاصرة في ديبالتسيفو، غادرت المدينة، وكتب في حسابه على موقع تويتر أن «عناصر وحداتنا خرجت بالكامل بشكل منظم ووفق الخطة، مصطحبة معها المعدات القتالية والدبابات وعربات المشاة القتالية إلى جانب مدفعية ذاتية الدفع وسيارات سلاح الهندسة».

وأوضح بوروشينكو أن القوات الأوكرانية بدأت بالانسحاب بعد أن أصدر لها أوامر بذلك ليلة الثلاثاء الماضي.

وكان بوروشينكو دعا واشنطن إلى تزويد أوكرانيا بالأسلحة، مشيراً في اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، إلى وجود «خروقات لنظام وقف إطلاق النار أكدتها بعثة المراقبة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

وأفاد المكتب الإعلامي للرئاسة الأوكرانية بأن بوروشينكو دعا إلى «تنفيذ ما أعلن سابقاً حول تزويد أوكرانيا بوسائل إضافية لتعزيز قدرتها الدفاعية».

وجاء في بيان صادر عن البيت الأبيض أن بايدن دان بشدة خرق الهدنة في منطقة ديبالتسيفو، مضيفاً أن «روسيا ستدفع ثمناً باهظاً في حال مواصلة خرقها اتفاقات مينسك، بما في ذلك تلك التي وقعت في 12 شباط».

من جهة ثانية، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت سابق إن تزويد أوكرانيا بالسلاح سيزيد بلاشك من عدد الضحايا، لكنه لن يغير من الوضع القائم حالياً شرق البلاد.

وأوضح بوتين: «أولا بالنسبة لاحتمال إرسال أسلحة إلى أوكرانيا فمعلوماتنا تؤكد أنها تُرسل، وهنا لا غرابة في الأمر. ثانياً أنا على يقين تام بأنه مهما كانت الجهة والأسلحة التي ترسلها، فإن حصيلة الضحايا قد ترتفع، لكن النتيجة ستبقى كما هي عليه اليوم، هذا لا مفر منه».

وقال الرئيس الروسي: «أنا على قناعة بأن السواد الأعظم من جنود القوات المسلحة الأوكرانية لا رغبة لديه في حرب الإخوة الأعداء، وبخاصة بعيداً من بيوتهم، في المقابل لدى قوات الدفاع الشعبي في دونباس دافع قوي لحماية أسرهم».

كما تحدث بوتين بشكل خاص عن الوضع في منطقة ديبالتسيفو، لافتاً إلى أن تطور الأحداث كان متوقعاً، موضحاً أن «ما يحدث هناك متوقع وواضح، بحسب معلوماتنا، حتى قبل لقاء مينسك بأسبوع تقريباً، مجموعات القوات المسلحة الأوكرانية تمت محاصرتها، وفي لقاء مينسك تحدثت عن ذلك تحديداً... أولئك الذين داخل الطوق سيحاولون الخلاص منه وستجرى محاولات من الخارج لفك الطوق، وقوات الدفاع الشعبي التي تحاصر وحدات الجيش الأوكراني ستقاوم ذلك، وكلي أمل في أن لا يمنع المسؤولون في القيادة الأوكرانية الجنود الأوكرانيين من إلقاء السلاح إذا كانوا هم أنفسهم عاجزين عن اتخاذ قرار مسؤول وإعطاء أمر بهذا الشأن».

وأعرب الرئيس الروسي عن أمله في أن يتم تنفيذ اتفاق مينسك من قبل طرفي النزاع المسلح في أوكرانيا، لافتاً إلى وجود تقلص ملحوظ في حدة المواجهات العسكرية في منطقة دونباس.

كما أعرب بوتين عن تفاؤله بشأن تواصل وقف إطلاق النار في جنوب شرقي البلاد، مشيداً باتفاق مينسك الذي قال عنه إنه يتيح الفرصة لتسوية سلمية للأزمة الأوكرانية، منوهاً بالدور الذي لعبه «كل من الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية في البحث عن حل وسط».

«صقور الصحراء» أول مجموعة قراصنة عربية لسرقة المعلومات

«صقور الصحراء» هي مجموعة جديدة من الهاكرز العاملين في منطقة الشرق الأوسط، يقومون بتنفيذ عمليات تجسس سيبرانية واسعة النطاق عبر تلك المنطقة.

وتستخدم هذه المجموعة ترسانة من أدوات البرمجيات الخبيثة والتقنيات المحلية الصنع لتنفيذ وإخفاء حملات تجسسها على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة.

ولوحظت أولى عمليات «صقور الصحراء» عام 2011، وبحلول نهاية عام 2014 وبداية عام 2015 أصبحت الجماعة نشطة جداً.

ووفقا لباحثين في الشركة الروسية الرائدة في أمن المعلومات «كاسبرسكي لاب»، يعتقد أن المجموعة هي أول مجموعة قراصنة عربية، لتنفيذ أعمال تجسس وسرقة ملفات حيوية مهمة من منشآت حساسة، إذ كانت الشركة الروسية تتبع نشاط المجموعة منذ عام 2013، واكتشفت كيف تستخدم هذه المجموعة مزيجاً من البرمجيات الخبيثة على ويندوز وآندرويد لمداهمة أجهزة الكمبيوتر وسرقة الملفات منها.

وفي تقرير نشر حديثاً، كتب الباحثون من «كاسبرسكي» أن «هذا هو مجرد تنبيه للوضع الأمني السيبراني السيئ في تلك المنطقة، فالبنوك ووسائل الإعلام والحكومات والكيانات العسكرية في بلدان مختلفة تعرضت جميعها لهجمات صقور الصحراء».

ويعتقد أن ضحايا المجموعة في المقام الأول من بلدان مصر والأردن وفلسطين و«إسرائيل»، ووصل عدد الضحايا في هذه البلدان إلى ما يزيد عن 3000 ضحية داخل الحكومات ووسائل الإعلام والمؤسسات المالية في تلك المنطقة، ومن المثير للاهتمام أن الهجمات استهدفت أيضاً شركات أمن، وجمعت معلومات عن ضباط الأمن ومهماتهم المختلفة.

ويقول الباحثون من «كاسبرسكي» إن الضحايا يتم اختيارهم بعناية، باستخدام خدع الهندسة الاجتماعية، التي تبنى خصيصاً للأفراد المقصودين.

خدع الهندسة الاجتماعية تعتمد على تصيد معلومات واقعية عن حياة الضحايا اليومية، ثم تقدم لهم مواقع إلكترونية زائفة وحسابات في شبكات اجتماعية وهمية ذات صلة اجتماعية وسياسية بالضحايا المقصودين، من أجل تقديم ملفات على أجهزتهم وتشجيعهم على فتحها، وبمجرد فتحها يتم السيطرة على الجهاز بالكامل.

ومن خلال الأدلة التي جمعت، يقدر الباحثون في «كاسبرسكي» أن هناك ما يزيد عن 30 عضواً في مجموعة «صقور الصحراء»، جميعهم من متحدثي اللغة العربية. وكتب الباحثون أنهم استطاعوا أيضاً تتبع وتحديد بعض الحسابات للمهاجمين على «فايسبوك» و«تويتر»، ومدونات خاصة بهم على مواقع الانترنت، والمثير للدهشة أن المهاجمين قد نشروا على «تويتر» بعض المعلومات عن نمو برامج تجسسهم.

الأمم المتحدة: حصيلة قتلى النزاع الأفغاني بلغت مستوى قياسياً العام الماضي

وردت في تقرير للأمم المتحدة معلومات عن ارتفاع عدد قتلى النزاع الأفغاني إلى مستوى قياسي في 2014 بزيادة نسبتها 22 في المئة مقارنة بالسنة السابقة بسبب تكثف المعارك على الأرض.

وقالت بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان إن النزاع الأفغاني أوقع 10548 ضحية بين قتيل وجريح في 2014، وهي سنة جديدة قياسية بعد 2013 (8637).

وبين الضحايا عام 2014 هناك 3699 قتيلاً (25+ في المئة مقارنة بـ 2013) و6849 جريحاً (21 في المئة) بحسب الأرقام النهائية التي نشرتها بعثة الأمم المتحدة أمس.

وهي أعلى حصيلة للضحايا تسجلها الأمم المتحدة منذ أن بدأت إحصاءاتها في أفغانستان عام 2009. وقد أحصت إجمالي 17774 قتيلاً مدنياً و29971 جريحاً في السنوات الست الماضية.

وفي تقرير نصف سنوي نشر في تموز 2014 أكدت بعثة الأمم المتحدة ارتفاع كبير عدد الضحايا المدنيين مرتبط بتكثيف المعارك على الأرض بين القوات الحكومية الأفغانية والمتمردين.

وبحسب الأمم المتحدة، فإن المعارك الميدانية أصبحت عام 2014 السبب الرئيسي لسقوط قتلى وجرحى مدنيين (34 في المئة) بعد انفجار القنابل اليدوية الصنع (28 في المئة).

وكما في عام 2013، اعتبرت الأمم المتحدة أن حوالى ثلاثة أرباع المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في 2014 كانوا ضحية «قوات مناهضة للحكومة» (72 في المئة) أي متمردي طالبان و14 في المئة فقط ضحية عمليات القوات الموالية للحكومية و10 في المئة لم تحدد أسباب إصابتهم أو مقتلهم.

وفصل المعارك في صيف 2014 كان كثيفاً في أفغانستان مع اقتراب انسحاب قوة حلف شمال الأطلسي القتالية الذي أنجز في نهاية كانون الأول وبسبب عدم الاستقرار السياسي المرتبط بالانتخابات الرئاسية.

اعتقال تلميذة ماليزية حاولت السفر إلى سورية للانضمام إلى «داعش»

أفادت وكالة «برناما» الماليزية للأنباء أمس، بأن الشرطة اعتقلت تلميذة ماليزية تبلغ من العمر 14 سنة كانت تخطط للسفر إلى سورية بغرض الانضمام إلى مسلحي «داعش» الإرهابي.

ونقلت الوكالة عن مصدر أمني أن توقيف الفتاة تم في مطار كوالالمبور الدولي، حيث كانت تهم بركوب الطائرة المتوجهة إلى القاهرة.

وتوقع المصدر أن يكون مفوض من تنظيم «داعش» بانتظارها في مصر لمساعدتها في السفر إلى سورية من هناك، مرجحاً أن تكون الفتاة قد وقعت ضحية للدعاية والأفكار التي يروج لها التنظيم المتطرف عبر موقع التواصل الاجتماعي.

وتجري الشرطة الماليزية حالياً تحقيقات لمعرفة اسم الشخص التي حاول تجنيد الفتاة ومصدر تمويل سفرها إلى سورية.

وكان وزير الداخلية الماليزي أحمد زاهد حميدي أعلن في وقت سابق أن الأجهزة الأمنية في بلاده أوقفت 120 مواطناً بشبهة الانتماء إلى «داعش»، وأكد أن 67 راعياً من بلاده يشاركون في القتال إلى جانب تنظيمات متطرفة على الأراضي السورية.

إصابة 5 نواب أتراك بعد عراك في البرلمان

أصيب 5 من نواب المعارضة في تركيا بجروح خلال اشتباك بالأيدي مع نواب من حزب العدالة والتنمية الحاكم.

ووقعت الحادثة قبل بدء مناقشة مشروع قانون مثير للجدال اقترحته الحكومة من أجل تعزيز سلطات الشرطة.

وبحسب وكالة «دوغان» للأنباء فقد أصيب 2 بجروح في الرأس لتلقيهما ضربات بالمطرقة التي عادة ما يستخدمها رئيس المجلس لافتتاح الجلسات وإنهائها، والتي استولى عليها نواب من حزب العدالة والتنمية الحاكم والمنبثق من التيار الإسلامي.

وأصيب بالإجمال 5 من النواب بجروح ونقل 4 منهم إلى المستشفى، نتيجة العراك الذي اندلع لدى البدء بمناقشة مشروع القانون الذي يعزز سلطات الشرطة ويسهل كثيراً إجراءات التوقيف والمداهمة والتنصت على المكالمات الهاتفية.

البوسنة: الشرطة تعتقل رجالاً يشتبه بتورطهم في نشاط إرهابي

اعتقلت شرطة البوسنة والهرسك ستة رجال مشتبه بتورطهم في معاونة تنظيم «داعش» الإرهابي.

وأشارت الشرطة أمس إلى أن اثنين منهم كانا يستعدان للتوجه إلى سورية بحسب معطياتها، احتجزا في مطار سراييفو.

وأفادت وكالة «أسوشيتد بريس» بأن المحتجزين الأربعة الآخرين يشتبه بتمويلهم الإرهابيين وتجنيد أنصار جدد لجماعات إرهابية.

وأكد بيان صدر عن الشرطة أن حملة الاعتقالات أجريت يومي الثلاثاء والأربعاء في عدد من مدن البلاد.

إيران تهدّد بتقليص صادرات الغاز في حال فرض عقوبات جديدة عليها

قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي أمس، بأن بلاده قد ترد على الضغوط الدولية بتقليص صادراتها من الغاز، مشيراً إلى أن بلاده ستقاوم العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، مؤكداً أن «العدوبات يستخدم أداة العقوبات إلى أبعد الحدود وهدفه هو وقف حركة الشعب».

يذكر أن محادثات مكثفة ومفاوضات تجرى بين إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لإنهاء أزمة مستمرة منذ عشر سنوات بشأن برنامج طهران النووي الذي يخشى الغرب من أنه قد يستخدم لتطوير قنبلة نووية، فيما تصفه طهران بالسلمي.

وأفاد الرئيس الإيراني بأن بلاده تمتلك مخزوناً كبيراً ومهماً من النفط والغاز، وأن أوروبا تحتاج إلى هذه الموارد وأن إيران يمكن لها أن تفرض من العقوبات ما يمنع هذه الموارد عن الأسواق.

وتنتج إيران حوالى 2.7 مليون برميل نفط يومياً معظمها للاستهلاك المحلي، كما تنتج أيضا 600 مليون متر مكعب من الغاز يومياً منها 500 مليون متر مكعب للاستهلاك المحلي، فيما يؤكد المسؤولون الإيرانيون أنهم يخططون لمضاعفة إنتاج الغاز خلال عامين.

وانتقدت وزارة الخارجية الإيرانية الاتحاد الأوروبي لإعادة فرضه عقوبات على شركة الناقلات الوطنية الإيرانية، وأكدت المتحدثة باسم الخارجية مرضية أفخم أن هذا الإجراء سياسي وهو يتناقض مع طبيعة المحادثات النووية.

وأكدت أفخم أن حظر بريطانيا لشركة ناقلات النفط الإيرانية لا يتوافق مع المفاوضات النووية بين طهران والدول الست، واصفة الحظر بأنه إجراء سياسي وغير بناء، مشيرة إلى أن طهران تتوقع من الاتحاد الاوروبي أن يقف في وجه هذه الإجراءات، موضحة أن إيران ستتقدم باحتجاج للاتحاد بشأن الحظر الجديد.

وأضافت أفخم، أن هناك اتصالات لإجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة الاطراف على مستوى السداسية الدولية بشأن جولة المفاوضات المقررة في الشهر المقبل.

وكان دبلوماسيون أوروبيون قد صرحوا في الـ12 من شباط بأنه من المقرر أن تتفق حكومات الاتحاد الأوروبي على إعادة إدراج شركة الناقلات الوطنية الإيرانية وهي أكبر شركة ناقلات في إيران إلى قائمة العقوبات.

واشنطن تفتح باب تصدير طائراتها المقاتلة من دون طيار

أعلنت واشنطن أنها ستسمح بتصدير طائراتها الحربية من دون طيار بشروط صارمة، بينها أن تتم المبيعات من خلال برامج حكومية وأن توافق الدول المعنية على إعطاء تطمينات للاستخدام النهائي.

يأتي ذلك بعد أن وضعت الحكومة الأميركية سياسة لتصدير الطائرات من دون طيار العسكرية والتجارية، بما في ذلك الطائرات المسلحة، وقالت إنها تعتزم العمل مع دول أخرى لصياغة معايير دولية لاستخدام تلك الأسلحة المثيرة للجدال.

ولا تزال تفاصيل هذه السياسة سرية، وتأتي بعد مراجعة استغرقت عامين وسط طلب متزايد من حلفاء الولايات المتحدة على هذا النوع الجديد من الأسلحة الذي لعب دوراً رئيسياً في التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق واليمن.

وقد تساعد السياسة الجديدة الشركات الأميركية في تعزيز مبيعاتها من الطائرات العسكرية والتجارية من دون طيار في سوق عالمية تحتدم فيها المنافسة بشكل متزايد.

وكانت شركات منتجة متخصصة مثل شركة «جنرال أتوميكس» الخاصة التي تصنع طائرات من دون طيار من طراز «بريداتور» و«ريبر» وشركة «نورثروب جرومان كورب» و«شركة تيكسترون» وشركات مماثلة أخرى قد حثت واشنطن مراراً على تخفيف القيود الصارمة على الصادرات التي يقولون إنها أدت إلى خسارة صفقات مع «إسرائيل» ودول أخرى.

ولفت ريمي ناثان، نائب رئيس جمعية صناعات الفضاء إلى أن السياسة الجديدة ستساعد على نحو مثالي الصناعة في تحسين فهمها لعملية المراجعة المعقدة الحالية لصادرات الطائرات من دون طيار، مضيفاً أن الجمعية طلبت إفادة خاصة بشأن السياسة الجديدة.

جاء التحول بعد أيام من اقتراح أجهزة تنظيم الطيران الأميركية قواعد من شأنها رفع القيود على استخدام الطائرات من دون طيار للأغراض التجارية.

وكانت الحكومة رفضت أخيراً منح شركة سلاح أميركية ترخيصاً لتزويد الجيش الأردني بطائرات من دون طيار، إذ أفادت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية بأن رفض هذا الطلب يبرز بشكل خاص الآن على خلفية حاجة عمّان إلى المعدات الأحدث في حربها ضد تنظيم «داعش» الإرهابي.

أميركي يطعن رجلين بعد سؤالهما إن كانا مسلمين

أقدم أميركي على طعن شخصين في إحدى محطات الحافلات بمدينة ديترويت الأميركية بعد سؤالهما إن كانا مسلمين، بحسب ما ذكرته صحيفة «إندبندنت» البريطانية.

وبحسب الشرطة فقد تعرض أحد المستهدفين لـ 5 طعنات، بينما تعرض الآخر الذي حاول مساعدة الأول لطعنة في اليد. وذكرت صحف محلية أن الرجلين تلقيا العلاج وخرجا من المستشفى.

ووقع الهجوم مساء في ساوثفيلد، ميشيغان، وهي ضاحية من ضواحي ولاية ديترويت الأميركية.

وألقت الشرطة القبض على الجاني « تيرانس لافارون توماس» بعد فترة قصيرة، حيث قال إنه مسلم، وعثر معه على أسلحة بيضاء وبعض الماريجوانا، ووجهت له تهمة الشروع في القتل وحمل سلاح خطير إضافة إلى حيازة مواد خاضعة للرقابة.

وقالت الشرطة إن توماس سأل الرجلين إن كانا مسلمين وعند نفيهما الأمر هجم على أحدهما بالسكين محاولا قتله ليتدخل لاحقا الرجل الثاني.

من جهة أخرى، بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي التحقيق في ما إذا كان الجاني قد ارتكب «جريمة كراهية»، وهي جريمة فيدرالية وفقاً للقانون الأميركي.

وتأتي هذه الحادثة بعد حادثة قتل أميركي لثلاثة مسلمين منذ حوالى أسبوع في شقتهم في مجمع سكني ببلدة شابل هيل، بالقرب من جامعة كارولينا الشمالية في ولاية كاليفورنيا.

نيجيريا: مقتل أكثر من 300 من مسلحي «بوكو حرام»

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع النيجيرية أمس، إن القوات العسكرية تمكنت من تصفية أكثر من 300 عنصر من جماعة «بوكو حرام»، منذ يوم الاثنين.

وأكد كريس أولوكولاد أن قوات الجيش تمكنت من استعادة مدينة مونغونو شمال شرقي بورنو التي سيطرت عليها عناصر مسلحة من جماعة «بوكو حرام» الإرهابية.

وأضاف المتحدث باسم وزارة الدفاع أنه قد ألقي القبض على عناصر عدة من الجماعة المسلحة المتطرفة، مفيداً بأن القوات العسكرية النيجيرية فقدت عنصرين من صفوفها فيما جرح عشرة آخرون.

وقد شهدت بلدة يامازكومي على بعد 4 كلم من بيو في ولاية بورنو، هجمات متفرقة قتل فيها 40 شخصاً، كما تعرضت بلدة بيو مراراً لهجمات مجموعة «بوكو حرام».